

**مؤشر مدركات الفساد 2009**  
صادر عن منظمة الشفافية الدولية

المؤتمر الصحفي لجمعية الشفافية الكويتية  
الثلاثاء 2009/11/17م

بحضور:

صلاح محمد الغزالي – رئيس مجلس الإدارة  
سلمى حمد العيسى – عضو مجلس الإدارة

▪ مؤشر مدركات الفساد يعتمد على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات الدولية في تقييم الدول.

▪ مؤشر مدركات الفساد يشير إلى الفساد في القطاع العام في الدول التي شملها المؤشر.

▪ الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأولى (من 10 درجات):

1 - نيوزيلندا 9.4

2 - الدنمرك 9.3

3 - سنغافورة 9.2

4 - السويد 9.2

5 - سويسرا 9.0

▪ الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأخيرة:

176 - الصومال 1.1

177 - أفغانستان 1.3

178 - ميانمار 1.4

179 - السودان 1.5

180 - العراق 1.5

هذه النتائج تبين بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصابة بالنزاعات الطويلة المدى، التي مزّقت البنية التحتية للحكم.

## دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

الترتيب عربي	الترتيب دوليا	الدرجة من 10	
4	35	5.3	2003
7	44	4.6	2004
7	45	4.7	2005
6	46	4.8	2006
6	60	4.3	2007
7	65	4.3	2008
8	66	4.1	2009

ملاحظات عامة على نتائج دولة الكويت:

- (1) تراجعت دولة الكويت على مستوى الدرجات، فقد حصلت هذا العام على (4.1) بينما كانت في العام الماضي (4.3 من 10) .
- (2) كما تراجع ترتيب دولة الكويت على مستوى الدول عموماً من 65 إلى 66، وكذلك تراجعت الكويت على مستوى الدول العربية من المرتبة 7 إلى المرتبة 8، وعلى مستوى دول الخليج العربية من المرتبة 5 إلى المرتبة 6.
- (3) حافظت دولة قطر على المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي، كما استطاعت أن ترفع من ترتيبها الدولي من 32 إلى 28 ثم إلى 22، وكذلك استطاعت قطر أن تحسن درجاتها من 6 إلى 6.5 ثم إلى 7 من 10 في هذا العام.
- (4) تقدمت تونس على الكويت في العام الماضي، كما تقدمت المملكة العربية السعودية على الكويت في هذا العام، وبذلك تحتل دولة الكويت المرتبة الأخيرة على مستوى دول الخليج العربية.
- (5) من اللافت للنظر ، ان الديمقراطية في الكويت هي الأقدم فيما بين دول مجلس التعاون الخليجية، ويفترض أن يقوم مجلس الأمة بدور رئيسي في الرقابة على السلطة التنفيذية والحد من الفساد الإداري والمالي المستشري في أجهزة الدولة، وهذه النتيجة المتأخرة

لترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد فيما بين الدول الخليجية يطرح سؤالاً مشروعاً  
ومُلحّاً حول دور مجلس الأمة في الفساد المستشري في القطاع العام؟ وهل أعضاء مجلس  
الأمة يقاومون الفساد أم أن كثير منهم جزء من هذا الفساد؟

### نتائج دولة الكويت والدول العربية

في "مؤشر مدركات الفساد" في العامين 2008 و 2009م:

2009 (جديد)			2008			السنة	الدول
الترتيب عربياً	الترتيب دولياً	الدرجة من 10	الترتيب عربياً	الترتيب دولياً	الدرجة من 10		
1	22	7.0	1	28	6.5	قطر	
2	30	6.5	2	35	5.9	الإمارات	
3	39	5.5	3	41	5.5	عمان	
4	46	5.1	4	43	5.4	البحرين	
5	49	5.0	5	47	5.1	الأردن	
6	63	4.3	8	80	3.5	السعودية	
7	65	4.2	6	62	4.4	تونس	
<b>8</b>	<b>66</b>	<b>4.1</b>	<b>7</b>	<b>65</b>	<b>4.3</b>	<b>الكويت</b>	
9	89	3.3	8	80	3.5	المغرب	
10	111	2.8	10	92	3.2	الجزائر	
10	111	2.8	11	102	3.0	جيبوتي	
10	111	2.8	13	115	2.8	مصر	
13	126	2.6	17	147	2.1	سوريا	
14	130	2.5	11	102	3.0	لبنان	
14	130	2.5	13	115	2.8	موريتانيا	
14	130	2.5	15	126	2.6	ليبيا	
17	154	2.1	16	141	2.3	اليمن	
18	176	1.5	18	173	1.6	السودان	
18	176	1.5	19	178	1.3	العراق	
20	180	1.1	20	180	1.0	الصومال	

صفر تشير إلى فاسد جدا، وعشرة درجات تشير إلى نظيف جدا.

استئصال الفساد يتطلب، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية التي أشرفت على المؤشر، مجموعة من الإجراءات:

▪ إشراف قوي من البرلمان.

▪ قضاء قوي ومستقل.

▪ هيئة مكافحة فساد قوية ومستقلة.

▪ تطبيق صارم وفعال للقانون.

▪ شفافية في الميزانيات العامة.

▪ الإعلام المستقل

▪ مجتمع مدني حيوي.

### دولة قطر في مؤشر مدركات الفساد

لقد شكل أمير دولة قطر في ديسمبر 2007م (اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية) بقرار أميري رقم 84 لسنة 2007 تتبع ولي العهد، تعمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الدولة الناتجة عن تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتضع إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والعمل على تنفيذها، واقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد، والتوجيه لوضع البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفي الدولة، وتعميم المعارف المتعلقة بتكريس النزاهة والشفافية.. وقد حددت اللجنة شعاراً لها فيه الكثير من التحدي وهو (10×10) ومعناه أن قطر ستصل إلى ترتيب العاشر على مستوى العالم في مؤشر مدركات الفساد خلال عشر سنوات.

فكانت نتائج دولة قطر كما هي مبينة أدناه:

الدرجة من 10	الترتيب دولياً	الترتيب عربياً
2003	32	3
2004	38	5
2005	32	3
2006	32	2
2007	32	1
2008	28	1
2009	22	1

علما بأن جمعية الشفافية الكويتية تقدمت باقتراح مكتوب وشبيه للجنة القطرية، في

2007/1/15م، أي قبل سنة من اللجنة القطرية، وكان مصيره الأدرج.

## واجبات لتحسين مستوى الكويت في مؤشر مدركات الفساد

- (1) يجب توفير الاستقرار السياسي للدولة بشكل عام ولمجلسي الوزراء والأمة بشكل خاص.
- (2) ضرورة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة الكويتية في العام 2003م وصادق عليها مجلس الأمة في العام 2006م، ولم ينجز منها أي شيء حتى تاريخه.
- (3) ضرورة إقرار عدد من القوانين، وهي على النحو التالي:
  - قانون مكافحة الفساد.
  - قانون الذمة المالية.
  - قانون تعارض المصالح.
  - قانون حماية المبلغين.
  - قانون حق الاطلاع.إضافة إلى عدد من القوانين الأخرى، ومنها:
  - قانون السلطة القضائية.
  - قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.
  - تعديل قانون المناقصات العامة.
- (4) يجب تفعيل القوانين الحالية من خلال تطبيقها دون استثناء أو إبطاء.
- (5) تعزيز قيم المواطنة الصالحة في المجتمع من خلال التعليم والإعلام لتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة.